

الباب الأول

المقدمة

الفصل الأول: خلفية البحث

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم والسنة النبوية أهم مصادر الشريعة الإسلامية، وجعل القرآن والسنة هداية الحياة الإنسان في الدنيا والآخرة، كما قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ . فهذا القرآن لا شك فيه هدى للمؤمنين إلى الصراط المستقيم. فإن الله تعالى بعث نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق، ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون، ولم يمت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بين للناس جميع ما يحتاجون إليه، فتركهم على البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك. لأن السنة النبوية التي تبين العملية والتطبيقية لما جاء في القرآن الكريم، وبدونها لا يمكن فهم كثير من الأحكام الشرعية على وجهها الصحيح، فلذلك بعض العلماء اجتهدوا في حفظ وجمع أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم. فكثرت الكتب التي ألفهم العلماء منها ما كانت مسندة، ومنها ما كانت مجردة عن الإسناد، ومنها ما كانت صنفت على ترتيب أسماء الصحابة، ومنها ما كانت صنفت على كتب والأبواب وغيرها.

وأعلى درجات صحة الحديث هو ما اتفق عليه الشيخان كما قال النووي رحمه الله تعالى:

2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa izin STDI Imam Syafi'i Jember.

"الصحيح أقسام: أعلاها ما اتفق عليه البخاري ومسلم وانفرد به البخاري ثم انفرد به مسلم ثم

ما كان على شرطهما و إن لم يخرجاه، ثم على شرط البخاري ثم على شرط مسلم، ثم ما صححه غيرهما من الأئمة فهذه سبعة أقسام"^١. فلذلك جاء بعض العلماء بعناية على الأحاديث التي على شرط البخاري ومسلم كما فعل الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم رحمه الله تعالى (ت ٤٠٥ هـ) حيث صنف كتاب المستدرک على الصحيحين. هذا الكتاب جمع الأحاديث التي أخرجها البخاري ومسلم من صحيحيهما واشترط فيها الصحة على شرط البخاري ومسلم أو على شرط أحدهما ويكثر العلماء النقل منه ويعتمدون كلامه في تصحيح وتضعيف الحديث، ولكن هناك من العلماء من يرى أن الإمام الحاكم متساهل من خلال حكمه على الأحاديث بالصحة كما قال ابن الصلاح (ت ٧٤٣ هـ): "وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به. فالأولى أن نتوسط في أمره فنقول: ما حكم بصحته، ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة، إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتاج به ويعمل به، إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه"^٢. فلا يخفى على طالب العلم أهمية علم تخريج الأحاديث ودراسة الأسانيد، فما أكثر ما يحتاج طالب العلم إلى هذا العلم نظريا وتطبيقيا، وينبغي للطلاب من حين دراسة مختصر في علوم الحديث أن يتدبؤا في التدرب والتمرن على التخريج، فإنه لا يمكن للطلاب أن يتقن علم المصطلح والتخريج إلا بالقراءة في كتب التخريج والتطبيق العملي بممارسة التخريج ودراسة الأسانيد.

^١ النووي، أبو زكريا محيي الدين "التقريب التيسير" ص ٢٨٠

^٢ ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، "مقدمة ابن الصلاح"، [بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٨٦ م]، ص ٢٢.

بناء على ذلك، سعت الباحثة إلى تخرج عدد من الأحاديث الواردة في كتاب المستدرك للإمام

الحاكم، من خلال تطبيق قواعد المحدثين في علم التخرج، ودراسة الأحاديث سنداً وممتناً، وذلك لمعرفة

مدى تساهل الإمام الحاكم في الحكم عليها بعنوان: "تخرج احاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم

رقام (١٦٠٠ - ١٦٠٢) في كتاب الصوم" والأحاديث التي ستدرسها الباحثة هي:

١. حديث كعب بن عاصم الأشعري رضي الله عنه رقم ١٦٠٠ ((لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي

السَّفَرِ))^٣.

٢. حديث حمزة بن عمرو رضي الله عنه رقم ١٦٠١ ((أَيَّ ذَلِكَ شِئْتَ يَا حَمْزَةُ))^٤.

٣. حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما رقم ١٦٠٢ ((أَنَّ النَّبِيَّ: سَافَرَ فِي رَمَضَانَ))^٥.

الفصل الثاني: تحديد المسألة

بناء على ما ذكر في خلفية البحث، يكون تحديد المسألة على ما يلي:

١. من شارك الإمام الحاكم في تخرج تلك الأحاديث؟

٢. ما درجة تلك الأحاديث من حيث الصحة والضعيف؟

٣. هل وقع الحاكم في التساهل في الحكم على تلك الأحاديث؟

^٣ الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري. "المستدرك على الصحيحين، [ط. دار التأصيل، ١٣٩٧هـ]، ص ٤٧٢.

^٤ المصدر السابق.

^٥ المصدر السابق.

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

الفصل الثالث: أهداف البحث

من خلال تحديد المسألة، تكون أهداف البحث ما يلي:

١. معرفة من أخرج الأحاديث المذكورة سوى الحاكم.

٢. معرفة درجة تلك الأحاديث من حيث الصحة والضعيف.

٣. التحقق من وقوع التساهل من الحاكم في الحكم على تلك الأحاديث.

الفصل الرابع: الدراسات السابقة

بعد المطالعة على بعض البحوث العلمية لم تجد الباحثة بحثاً مختصاً بهذا العنوان، لكن هناك

بحوث أخرى تتعلق بمستدرك الحاكم بشكل عام، منها:

الأول، "مفهوم قول الإمام الحاكم في كتابه المستدرك" صحيح الإسناد، دراسة تطبيقية على

كتاب الوتر من بداية الكتاب إلى نهايته "نور خالص كورديان، عام ٢٠١٨ م^٦. وهذا البحث في مجلة

"المجالس" مجلة كلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية بجمبري. وسلك الباحث المنهج النظري

التطبيقي. نتائج البحث أن المراد بصحيح الإسناد ما ليس رجاله رجال الشيخين أو أحدهما. وتبين

صحة قول ابن الصلاح وابن حجر عن تساهل تصحيح الحاكم. ووجه التساوي المشروع والبحث أنهما

دراسة عن المستدرك، وأم وجه الاختلاف أن هذا البحث يبحث عن أحاديث "المستدرك" للحاكم

رقم ١٦٠٠-١٦٠٢ في كتاب الصوم.

^٦ نور خالص كورديان، "مفهوم قول الإمام الحاكم في كتابه المستدرك صحيح الإسناد، دراسة تطبيقية على كتاب الوتر

من بداية الكتاب إلى نهايته"، Vol. ٥، No. ٢، Al Majalis: Jurnal Dirasat Islamiyah (٢٠١٨)

الثاني، مفهوم الشاذ عند الإمام الحاكم وتطبيقه في أحاديث المستدرک التي حکم عليها الإمام

الحاكم بالصحة والشذوذ معا" لنور خالص كورديان، عام ٢٠١٩ م^٧ وهذا البحث في مجلة "المجالس"

مجلة كلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية بمجمر. وسلك الباحث المنهج النظري التطبيقي. نتائج

البحث أن الحاكم يقول بتعريف الشاذ هو تفرد الثقة في المستدرک. وعدد الأحاديث التي حکم عليها

الحاكم بالصحة والشذوذ معا في المستدرک ثلاثة: منها صحيح ومنها حسن لغيره ومنها حسن لذاته.

ووجه التساوي المشروع والبحث أنهما دراسة عن المستدرک، وأم وجه الاختلاف أن هذا البحث عن

أحاديث "المستدرک" للحاكم رقم ١٦٠٠-١٦٠٢ في كتاب الصوم

الثالث، "تخرج أحاديث المستدرک لأبي عبد الله الحاكم رقم (٣٤٢-٣٥٢) من كتاب العلم"

لعائشة علي مصري، ونتيجة هذا البحث ما يلي:

١. الحديث: ((هَذَا أَوْ أَوْ يُرْفَعُ الْعِلْمُ))، تبين أن طرق هذا الحديث صحيحة إلا ما كان

من رواية أبي الدرداء، فإنه حسن الإسناد، لكنه جار في الشواهد فالحديث صحيح.

ويستقيم تصحيح المؤلف للحديث غير طريق أبي الدرداء، فإنه وإن كان صحيحا

بمجموع طرقه إلا أن رواته قاصرون عن رتبة الصحة فضلا أن يكونوا في شرط الصحيح،

ويظهر تساهل الحاكم والله أعلم.

^٧ نور خالص كورديان ومحمد كورنايني "مفهوم الشاذ عند الإمام الحاكم رحمه الله وتطبيقه في أحاديث المستدرک التي

حکم عليها الإمام الحاكم بالصحة والشذوذ معا" ، Vol.٦ ، No.٢ ، Al Majalis: Jurnal Islamiyah ، (٢٠١٩).

٢. الحديث: ((مَا مِنْ رَجُلٍ يَخْرُجُ فِي طَلَبِ عِلْمٍ إِلَّا سَلَّمَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَجْنَحَتِهَا رِضَى

بِمَا يَفْعَلُ حَتَّى يَرْجِعَ)). تبين أن إسناده الحاكم المرفوع للحديث صحيح لغيره بالمتابعات

الموجودة وأن إسناده الوقف ضعيف الجهالة يحيى بن فضيل، وضعف أبي جناب ويظهر

تساهل الإمام الحاكم. وقد حكم الشيخ الألباني على أن الحديث حسن صحيح.

٣. الحديث: ((مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ، جِيءَ بِهِ يَوْمَ وَقَدْ أُجِمْ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ)). تبين

أن هذا الحديث صحيح بمجموع طرقه، فلا إسناده في الحديث الأول كما تقدم وبعضه

هذا الحديث الثني وهو حسن، ويتقوى الثاني بما قبله أيضا فهو صحيح لغيره، والله

أعلام.

٤. الحديث: ((إِنَّكُمْ تَأْتُونَ أَهْلَ قَرْيَةٍ لَهُمْ دَوِيٌّ بِالْقُرْآنِ كَدَوِي النُّحْلِ، فَلَا تَبْدُوهُمْ)). تبين

أن طرق هذا الحديث صحيحة وموقوفة على عمر، وإن كان في إسناده رواية ابن ماجه

ضعف لضعف مجالد بن سعيد، إلا أنه قد تابعه عليه بيان بن بشر الأحمسي وغيره،

وهم ثقات، فالحديث صحيح. ولا يظهر تساهل الحاكم، ومن ناحيته تصحيح روايته،

وإن كان شرط الشيخين أقوى ولا شك.

٥. حديث: ((رَخِصَ لَنَا فِي اللَّهْوِ فِي الْعُرْسِ، وَفِي الْبُكَاءِ عِنْدَ الْمَيِّتِ)). تبين أن هذا

الحديث إسناده حسن، لوجود شريك بن عبد الله وهو صدوق، لكن تابعه شعبة بن

الحجاج وزهير بن معاوية وهما ثقتان. وبهذا يظهر أن حكم الحديث صحيح لغيره في

الروايتين عن ثابت وقرظة دون الرواية عن أبي مسعود فهو حسن إن شاء الله. فبهذا

والله أعلم

ووجه التساوي المشروع والبحث أنهما دراسة عن المستدرك، وأم وجه الاختلاف أن هذا

البحث عن أحاديث "المستدرك" للحاكم رقم ١٦٠٠-١٦٠٢ في كتاب الصوم.

الرابع، "تخريج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم رقم (٣٥٣-٣٥٧) من كتاب العلم"

لسلسبيل هنيئ. ونتيجة هذا البحث ما يلي:

١. الحديث: ((مَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)). هذا الحديث أخرجه أحمد في

مسنده، وأخرجه إسحاق في مسنده، وأخرجه الدارمي في سننه، وأخرجه ابن ماجه في سننه،

وأخرجه أبو داود في سننه، وأخرجه الطهاوي في شرح مشكل الآثار، وأخرجه البيهقي في سننه.

بهذا الحديث حسن المجيئه من طرق أخرى من حديث أبي هريرة، لكن الجملة خاله إلى آخره

لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، فعلى هذا تحقق تساهل الحاكم في هذا الحديث.

٢. الحديث: ((سَيَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي يُحَدِّثُونَكُمْ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ فَإِيَّاكُمْ

وَأِيَّاهُمْ)). هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، وأخرجه أحمد في مسنده، وأخرجه القرطبي

في البدع والنهي عنها، وأخرجه أبو يعلى في في مسنده، وأخرجه ابن حبان في صحيح بن

حبان، وأخرجه البيهقي في المدخ، وأخرجه البغوي في شرح السنة، وأخرجه الطهاوي في شرح

مشكل الآثار، فهذا الحديث حسن لذاته، لأجل أبي هانئ، فعلى هذا تحقق تساهل الحاكم

في هذا الحديث.

٣. الحديث: ((سَيَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ نَاسٌ مِنْ عِبَادِي يَخْتَارُونَ مَا يَأْكُمُونَ وَلَا آبَاؤُكُمْ

فَيَأْكُمُونَ وَإِيَّاهُمْ)) . هذا الأثر أخرجه البيهقي في سننه، وأخرجه الدارمي في سننه، وأخرجه

الطبراني في المعجم الكبير، أن أثر عبد الله بن مسعود يحسن بمجموع طرقه، فعلى هذا تحقق

تساهل الحاكم في هذا الحديث.

وأما وجه التساوي بين المشروع والبحث أنهما دراسة عن المستدرك، ووجه الاختلاف أن هذا

البحث عن أحاديث "المستدرك" للحاكم رقم ١٦٠٠-١٦٠٢ في كتاب الصوم.

الخامس، "مفهوم قول الإمام الحاكم "صحيح على شرط الشيخين" عند ابن حجر العسقلاني

وتطبيقها على بعض الأحاديث التي حكم عليها الحاكم به في كتاب الإيمان من كتاب المستدرك من

حديث رقم (١٧-٢١٣) لنور خالص كورديان^٨. ووجه التساوي المشروع والبحث أنهما دراسة عن

المستدرك، وأما وجه الاختلاف أن هذا البحث عن أحاديث "المستدرك" للحاكم رقم ١٦٠٠-١٦٠٢

في كتاب الصوم.

السادس، "تخريج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم رقم (١٢٧٤-١٢٧٦) من كتاب

الجنائز ورقم (١٦٠٧) من كتاب الصوم" لألفية شاكرا شيلا فطرة. ونتيجة هذا البحث ما يلي:

^٨ نور خالص بن كورديان وعائشة بنت رحمة، مفهوم قول الإمام الحاكم صحيح على شرط الشيخين" عند ابن حجر

العسقلاني وتطبيقها على بعض الأحاديث التي حكم عليها الحاكم به في كتاب الإيمان من كتاب المستدرك (من حديث رقم ١٧

- ٢١٣) (Vol. ٨، No. ١، Al Majalis: Jurnal Islamiyah، (٢٠٢٠).

١. الحديث: ((إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدٍ خَيْرًا اسْتَعْمَلَهُ)) أخرجه الترمذي في سننه وابن حبان في

صحيحه وأحمد في مسنده وغيرهم، وهو حديث صحيح والإسنادان للحاكم خاصة كلاهما

صحيح، ورجاهما ثقات رجال الشيخين إلا مسدد في السند الأول فهو من رجال البخاري.

وبهذا لم يقع تساهل الحاكم في هذا الحديث.

٢. الحديث: (إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا عَسَلَهُ ...) أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده وأحمد في مسنده

وعبد ابن حميد في المنتخب من مسنده وغيرهم وهو حديث صحيح. وبهذا لم يقع تساهل الحاكم

في هذا الحديث.

٣. الحديث: (يُبْعَثُ كُلُّ عَبْدٍ عَلَى مَا مَاتَ) أخرجه مسلم في صحيحه وهو حديث صحيح.

ولم يتحقق تساهل الحاكم في هذا الحديث.

٤. الحديث: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَاتٍ) أخرجه البيهقي

في سننه الكبرى و ابن خزيمة في صحيحه وغيرهم، وهو حديث ضعيف الجهالة مهدي العبدي

ومداره عليه، ويتحقق تساهل الحاكم في هذا الحديث.

وأما وجه التساوي بين المشروع والبحث أنهما دراسة عن التخريج أحاديث المستدرک لأبي عبد الله

الحاكم من كتاب الصوم، ووجه الاختلاف أن هذا البحث عن أحاديث "المستدرک" للحاكم رقم

١٦٠٠-١٦٠٢ في كتاب الصوم.

الفصل الخامس: الإطار النظري

للحصول على أهداف البحث تعتمد الباحثة على القواعد التالية:

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

١. جمع طرق الحديث

قال الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله-: "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه والحديث سفسر

بعضها بعضاً"^٩

٢. الحكم على الحديث

هذه المرحلة مهمة للغاية ودقيقة، إذ يترتب عليها قبول الحديث أو رده، وليس كل باحث قادراً على الحكم على الحديث، فهو ليس سهلاً كتخريج الحديث الذي يستطيع الإنسان تعلمه بسهولة، بل لا يتمكن من الحكم على الأحاديث إلا من مارس علم الحديث رواية ودراية، وأكثر من القراءة في كتب التخريج، حتى تصير عنده ملكة يستطيع بها دراسة الأسانيد والمتون والحكم عليها بما تستحقه من قبول أو رد، فليس الأمر سهلاً ولا مستحيلاً، وإنما العلم بالتعلم.

والدراسة تنصب على قسمين:

الأول: دراسة أسانيد الأحاديث

تقوم الباحثة في دراسة الأسانيد بالقواعد التي ذكرها العلماء في كتب الجرح والتعديل.

الثاني: دراسات متون الحديث

تقوم الباحثة بشرح غريب الحديث وذكر شيء من فوائده. وذلك باستخدام كتب غريب

الحديث، ومعاجم اللغة، وشروح الحديث.

^٩ الخائب البغدادي، الجامع الأخلاق الراوي وآداب السامع [الرياض: مكتبة المعارف]، ج. ٢، ص. ٢١٢.

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

الفصل السادس: منهج البحث

١. نوع البحث

بالنظر إلى منهجه، يعد هذا البحث بحثاً مكتئباً، بمطالعة الكتب والبحوث العلمية التي تتعلق بهذا

البحث، ومنها الكتب الحديثة، وكتب التخرىج، وكتب التراجم، وكتب العلل، وكتب الجرح والتعديل

وغيرها.

٢. منهج تحليل البيانات

تستخدم الباحثة في تحليل البيانات المنهج الوصفي حيث أن الباحثة تقوم بدراسات سند الأحاديث

ومنتها، والنظر إلى الرواة والحكم على الحديث.

٣. منهج عرض البيانات

ثم تستخدم الباحثة في عرض الحديث فهو كما يلي:

أ. ترتيب المرويات والأحاديث حسب الكتب الستة، وما عداها يتم ترتيبها حسب سنة وفاة مؤلفيها

وبالنظر إلى المدار

ب. رسم شجرة الإسناد للحديث

ت. دراسة إسناد الحديث إلى محل الالتقاء ثم المقارنة بين الرواة المختلفين.

ث. إذا اتفق العلماء على توثيق الراوي أو تضعيفه، يتم ذكر ترجمته مع اسمه الكامل وكنيته ولقبه وحاله،

معتمداً على قول الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب.

ج. إذا اختلف العلماء في الحكم على الراوي، يتم نقل الرواية من الأصل وتوضيح حاله مع

تلخيص تلك الآراء والترجيح بينها من الباحثة.

ح. العناية بذكر كل من حكم على الحديث من أئمة هذا الفن

خ. عزو الآيات إلى مواضعها في القرآن الكريم مع ذكر اسم السورة ورقم الآية مع كتابة الآيات بالرسم

العثماني

د. ضبط الأسماء والأنساب وبعض الكلمات المشككة عند الحاجة

ذ. تقديم تراجم الأعلام غير المعروفين عند الحاجة

ر. توضيح المعاني الغريبة

